..يباع بثمن بخس!!

استقراء علمي دقيق سيكتشف ضررها ، ولهذا فأن الاقتصاد الوطني يتضرر بشكل كبير ، حيث نراوح مكاننا منذ فترة طويلة نتيجة هذه الفوضى في السوق دون وجود ضوابط فاعلة .

ويؤكد أن هناك دورا منوطا بالمؤسسات والجمعيات المتخصصة في هذا الجانب حماية في التوعية الشاملة والكاملة ، لأن المستهلك يرتكب أعمالا تضره دون أن يدرك ، مضيفاً : عندما يبحث المستهلك عن السلعة الرديئة وهي في الغالب مقلدة هو يدعم مثل هذا النوع من الاعمال التي لا تلتزم بالمبادئ والشروط والمواصفات والمعايير إلا في مستواها الادنى ، أما البعض يدخلون بضاعة غير مطابقة للمواصفات ومضرة بالمستهلك والاقتصاد الوطني ، وبالتالي فان عدم وعي المستهلك يؤدي للقضاء على التجار الذين يحملون بضائع سليمة وآمنة ومطابقة للمواصفات والمقاييس.

انتشار

هناك اتجاهات واسعة لرؤوس الأموال والاستثمارات المحلية بشكل خاص ورؤوس الأموال المهاجرة بشكل عام للاستثمار في القطاع التجاري من خلال المراكز التجارية الضخمة التي تنتشر في مختلف المناطق.

ويرى الكثير من الخبراء التجاريين والمواطنين أن وجود مثل هذه المراكز أحدثت نقلة نوعية في العمل التجاري من خلال إيجاد نمط جديد لممارسة الأعمال التجارية والاستثمارية.

وتشهد هذه المراكز تنافساً حاداً في ما بينها بهدف جذب المتسوقين من كافة الشرائح على الرغم من الشكاوى المتعلقة بارتفاع أسعار الملابس في هذه المراكز.

ويؤكد محمد العباسي عامل في احد المراكز التجارية أن ارتباط السعر بنوعية القطعة ،باستثناءات بسيطة في بعض الموديلات الحديثة والجديدة التي يتم جلبها بحسب الطلب التجاري بنوعيات متفاوتة ،لأن هناك ضرورة لمواكبة التطورات في الأزياء والملابس بشكل عام لكل فئة عمرية وهناك اختلاف كبير في الأسعار بما يتيح خيارات متعددة للمواطنين، فالأسعار معروضة في كل سلعة حسب نوعيتها فهناك المرتفع وهناك الرخيص .

ويشير إلى التطورات التي تشهدها أسواق الملابس والتي تشكل فارقا كبيرا عن الأعوام الماضية لوجود تغيرات كبيرة في توجهات الناس وأذواقهم وظهور أنواع جديدة تم جلبها بالإضافة إلى عامل هام يتمثل بالتغيرات المناخية التي تغير بالتأكيد توجهات المواطنين وتركيزهم على شراء ملابس واسعة وذات خامات ثقيلة مع الاهتمام بالجاكتات والأكوات والملابس الصوفية الثقيلة في الايام الماضية خلال فترة الشتاء .

مدير عام هيئة المواصفات:

أغلب الملابس المعروضة لم تخضع لرقابة الهيئة

لا نمتلك الامكانيات لفحص الأواني المنزلية .. ونحتاج لدعم الحكومة

كل ما ترفضه الدول من سلع ومنتجات مخالفة ورديئة تستقبله السوق اليمنية بكل ترحاب ليكون المستهلك اليمني هو الضحية في المال والصحة ولكن ما يشد الانتباه والانتشار اللافت لملابس وأواني منزلية تباع بأسعار رخيصة لا تغطي حتى ثمن الشحن وهو مايثير التساؤل حول مدى مطابقة هذه المنتجات للمواصفات وهل هي آمنة صحيا.. حاولنا طرح ذلك على مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وليد عثمان الذي أكد أن ما تعج به أسواقنا المحلية من ملابس معروضة أغلبها غير خاضع لرقابة الهيئة بالذات الملابس الجاهزة ويتم الإفراج عنها من قبل الجهات المعنية دون اخضاعها لرقابة الهيئة ,مشيرا إلى أن إمكانيات الهيئة في فحص الأواني المنزلية لازالت ضعيفة جدا كون الهيئة لا تمتلك الإمكانية لفحص أغلب الأدوات المنزلية التي تحتاج الى تكاليف عالية.. مزيدا من التفاصيل في سياق الحوار التالي:

• وليد عثمان

لقاء/عبدالله الخولاني

*** الأسواق المحلية تعج بالملابس وتباع بأسعار رخيصة .. هل هناك مواصفات قياسية للملابس وهل تخضع للفحص في المنافذ الجمركية ؟**

- ما تعج به أسواقنا المحلية من ملابس معروضة اغلبها غير خاضع لرقابة الهيئة بالذات الملابس الجاهزة ويتم الإفراج عنها من قبل الجهات المعنية دون إخضاعها لرقابة الهيئة ولكن كون الهيئة كانت تراقب على المنسوجات من الأقمشة بالذات الواردة عبر ميناء عدن، وفي الفترة الأخيرة بدأت الهيئة بالرقابة على كافة الملابس الجاهزة والمنسوجات بالذات مع بداية العام الحالي 2014م حيث تم في نهاية العام 2013م بتطوير قدراتها التشريعية والرقابية على الملابس الجاهزة حيث تم تنفيذ برامج تدريبية لمختصي الهيئة بالمنافذ الجمركية على آليات التفتيش للملابس الجاهزة وكذا تدريب موظفي المختبرات بالذات مختبر النسيج والجلود على آليات الفحص وتقييم المطابقة لهذه المنتجات وقد تم إدخال العديد من الفحوصات الجديدة لتتمكن الهيئة من التأكد من مطابقة هذه المنتجات لمتطلبات المواصفات القياسية في ضوء الإمكانيات المتاحة والمتوفرة .

وإجراءات الهيئة في المنافذ الجمركية تعتمد بداية على الفحص الظاهري للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية ومن ثم احالتها لمختبرات الهيئة لفحصها والتأكد من مطابقتها أيضا ، وما نحب أن نشير إليه أن الملابس الجاهزة والمنسوجات المستوردة من الصين ستخضع من بداية الربع الثاني لاتفاقية الفحص المسبق للشحنات المصدرة من الصين من بداية الربع الثاني وذلك طبقا للاتفاقية التي وقعها معالي وزير الصناعة والتجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة مع إدارة الحجر والتفتيش الصينية في العام المنصرم 2013م ، وتقضي بأن المنتجات المشمولة بهذه الاتفاقية ستخضع للفحص في الصين والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية اليمنية، ونعتقد ان هذه الإجراءات ستعمل على الحد من هذه الملابس التي تعج بها الاسواق وهي مخالفة للمواصفات القياسية .

لاتوجد إمكانيات

*** ماذا عن الأدوات المنزلية ؟**

ركزنا خلال الفترة الماضية على الغذاء .. والنتائج كانت إيجابية

- أيضا الأدوات المنزلية ينطبق عليها ما وضحته أعلاه في إجابتنا على سؤالكم السابق ، ونضيف ان إمكانيات الهيئة في فحص الأواني المنزلية لازالت ضعيفة جدا حيث الهيئة لا توجد لديها الإمكانية لفحص اغلب الأدوات المنزلية كونها تحتاج إلى تكاليف عالية وتمويل حكومي أو البحث عن مصادر تمويل لها ، فمثلا تحتاج الهيئة إلى فحص نوعية البلاستيك والمعادن للأواني الملامسة للغذاء للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية والأجهزة غير متوفرة وهذا تحد كبير ناهيك عن أن فحص هذه المنتجات في خارج اليمن مكلف ففحص طبق واحد بلاستيكي تكلفته في إحدى دول الجوار طلب منا ما يقارب 2 مليون ريال ، وهذا يمثل احد الهموم والإشكاليات التي نعانيها في الهيئة خاصة في ظل غياب الدعم الحكومي للهيئة لمواجهة ذلك.

رفضت الكثير

*** إذن ما جدوى وجود الهيئة في المنافذ الجمركية ؟**

- الهيئة قامت برفض العديد من السلع والمنتجات المخالفة للمواصفات القياسية عبر المنافذ الجمركية حيث تم خلال العام المنصرم الوصول إلى تحقيق أعلى نسبة رفض للسلع المخالفة التي كانت في طريقها إلى الأسواق المحلية وهذا يأتي تحقيقه نتيجة لتفعيل قدرات وإمكانيات الهيئة المتاحة ، فالحمل الذي أستلمناه منذ تولينا قيادة الهيئة ثقيل خاصة في ظل شحة الإمكانيات, فالمطلوب تفعيل قدرات الهيئة في كافة المجالات ذات العلاقة بنشاط الهيئة من حيث الرقابة على الأغذية أو مواد البناء أو المنتجات الصناعية والمنظفات ومستحضرات التجميل والمنسوجات وأدوات القياس وغيرها ....فوضعنا أولويات للرقابة وتفعيل الرقابة بحسب الإمكانيات المتاحة فكان اهتمامنا بشكل رئيسي خلال العامين الماضيين لتفعيل الرقابة على الأغذية المستوردة مع الاهتمام لبعض المنتجات العالية الخطورة كاسطوانات الغاز وحديد التسليح والاسمنت، فتم تفعيل قدرات الهيئة في فحص المنتجات الغذائية وإضافة العديد من الفحوصات لهذه المنتجات بالذات المضافات للأغذية كونها الأهم لارتباطها بأضرار صحية على المستهلكين, كما تم تفعيل مختبر بقايا المبيدات يقدم خدماته بالرقابة على المنتجات الغذائية وهذا تطلب جهدا كبيرا لتفعيلها وركزنا جهدنا في هذه المجالات كون الصعوبات كانت كثيرة ويومية لتفعيلها ، وكذلك اسطوانات الغاز وحديد التسليح طورنا آليات الرقابة والتفتيش ومتطلبات الفحص والاختبار وكانت النتائج ايجابية ،وبالرغم من الصعوبات حاولنا أيضا تطوير البنية التشريعية وتحديث تشريعات الهيئة والارتقاء بمخرجات العمل فطبقنا نظام إدارة الجودة الايزو9001 كأول جهة حكومية تهتم بذلك والآن نسعى إلى استكمال ضبط الرقابة على المنتجات المستوردة عبر الفحص المسبق بالدول المصدرة التي لديها حيز كبير من سوقنا المحلية خلال الشهر القادم سنوقع مع تركيا ليتم الفحص قبل التصدير وبهذا نسيطر على أسواقنا و نضمن مطابقة الواردات، وباعتقادنا انه يجب أن يتضح للأخوة القراً أن الرقابة على السوق هي مسؤولية جهات حكومية أخرى وهي وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الأشغال العامة والطرق ويقتصر دور الهيئة في المنافذ الجمركية .

وما يسعني التأكيد عليه أيضا أن الهيئة لديها إمكانيات محدودة ونحاول العمل وفقها والتغلب على كافة الصعوبات كون طموحاتنا أعلى ونحتاج إلى الدعم الحكومي لتطوير قدرات الهيئة كون خدمات الهيئة تخص كافة أبناء الشعب.

تنسيق

*** هل هناك تعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية للحد من تدفق هذه المنتجات ؟**

- الهيئة لديها تنسيق مع كافة شركائها بخصوص الرقابة على المنتجات بما فيها الاتحاد العام للغرف التجارية وكافة الغرف التجارية بالمحافظات ويشارك الاتحاد في العديد من الفعاليات الخاصة بالهيئة ولديه العديد من المختصين في اللجان الفنية لإعداد المواصفات القياسية بالهيئة ,ولكن نتطلع إلى زيادة التنسيق والتعاون وبذل جهد لإلزام المستوردين والمصنعين لتوعية و إلزام منتسبي الغرف التجارية بالمواصفات القياسية.

*** ما هي الكلمة الأخيرة التي تودون قولها في نهاية اللقاء ؟**

ندعو الجميع للتعاون مع الهيئة في جهودها الرقابية لضبط السلع والمنتجات المستوردة والمنتجة محليا وبما يضمن حماية صحة وسلامة المستهلك كاعتبار أساسي.

مستشار الغرفة التجارية:

المزورون يعملون خفية في البدرومات

أوضح مستشار الغرفة التجارية أنور جار الله أن الاستقرار الأمني هو العامل الاساسي للنهوض والازدهار, وأشار إلى مدى الأضرار الناجمة عن شراء واستهلاك البضائع المستخدمه وغير المطابقة لمعايير المواصفات والمقاييس .

وأكد جارالله في حوار لـ(الثورة) ضرورة تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص حيث أن هناك أخطاء مشتركة بين الجانبين حيال مشاكل اقتصادية ومنها استيراد المنتجات والبضائع المستخدمة .وتطرق إلى مجموعة من الأسباب التي شكلت بيئة خصبة لانتشار تجارة واستيراد هذه المنتجات والبضائع.. تفاصيل أكثر في السطور التالية..

لقاء/ أمين الجرموزي

انور جار الله

*** ما موقف القطاع الخاص من عملية تقليد الماركات واستيراد بضائع ومنتجات مستخدمه إلى اليمن ؟**

- إن استيراد مثل هذه البضائع يعتبر خسارة وطنية بشكل عام واستنزافاً للموارد والدخل اليومي للمواطنين , بالإضافة إلى انها خطر كبير على المستهلكين الذين يمثلون نسبة كبيرة من الشعب.

وبالنسبة لتقليد الماركات يعتبر تزويراً بحد ذاته وتتحمل مسؤوليته الحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وهيئة المواصفات والمقاييس وصحة البيئة في الرقابة والتفتيش والبحث عمّن يقومون بعملية التقليد والتزوير للماركات والذين يعملون خفية في البدرومات (تحت المنازل) أو في مناطق بعيدة بحيث لايستطيع ان يصل اليهم احد ومثل هؤلاء لا ينتمون إلى القطاع الخاص ولا تعترف بهم الغرفة التجارية .

ونحن كقطاع خاص نبلغ الحكومة أولا بأول بما يحصل من مشاكل اقتصادية تخص المجتمع ولكن عدم تجاوب الحكومة معنا يزيد الطين بلة, حيث أن هناك مشاكل تتعلق بالقطاع الخاص تغيب عن اهتمام الدولة .

*** ما مدى تأثير ذلك على القطاع الخاص باعتباره جزءاً من اقتصاد البلاد ؟**

- هذا الشيء يؤثر على المجتمع بأكمله وليس علينا فقط , ونحن كجهة خاصة نشكو من المصانع غير المعروف أماكنها ونجد منتجاتها في الاسواق , وقمة الضرر أن المستهلك اذا تضرر من منتج يشبه أحد منتجات القطاع الخاص فإنه قد يفقد الثقة في بقية المنتجات .

والقطاع الخاص شريحة من شرائح المجتمع وعندما يكون هناك عدم استقرار في البلاد بشكل عام فإن ذلك ينعكس على استقرار القطاع الخاص , ولذلك فإن عدم الاستقرار أدى إلى العديد من المشاكل الموجودة على الواقع من تزايد استيراد البضائع المستخدمة وتقليد الماركات الخارجية بالإضافة إلى تزايد معدل البطالة, فالقطاع الخاص يعتبر المحرك الفاعل لاقتصاد البلاد وركيزة اساسية تعتمد عليها الحكومات للنهوض بالاقتصاد وتنمية جميع قطاعاته .

-هل يوجد لديكم تعاون مشترك مع الحكومة في مواجهة تضخم استيراد البضائع المستخدمه ؟

- التعاون والشراكة مع الجانب الحكومي لازالت غير مفهومة نوعا ما وهناك أخطاء مشتركة من الجانبين , والتعاون الحقيقي يكمن في التشاور مع القطاع الخاص عند اتخاذ أية قرارات حكومية في الشأن الاقتصادي لأنه يعتبر عاملا من عوامل استقرار الاقتصاد.

الغرفة التجارية دائما تناقش هذه المواضيع مع الجهات الحكومية , والقطاع الخاص ليس مع أي مخالفة أو تصرف من قبل بعض التجار لأن التجارة اليوم أصبحت بمفهومها الجشع وأصبح التجار الذين لديهم مبادئ وأخلاق في مأزق ومنافسة من قبل شخصيات ليست اقتصادية وإنما لديها سلطة ونفوذ تستخدمها في أغراض تجارية.

*** ترى ما هي أبرز الأسباب التي هيأت في بروز بيئة خصبة لتوافد العديد من البضائع والمنتجات المستخدمة ؟**

- عدم وجود القدرة الشرائية للمواطنين يعتبر الدافع الاساسي للبحث عن الأشياء الرخيصة , وعدم الوعي والمعرفة بهذه البضائع والمنتجات المستخدمة يسبب لهم العديد من الأضرار ومنها الصحية, وهذه اسباب رئيسية تساهم في استمرارية وتوسع التجارة في هذه الأشياء المستخدمة, نظرا لرواجها وكثرة مستهلكيها .

وهناك سبب آخر يتعلق بالتجار المستوردين لهذه البضائع, حيث يقوم البعض من التجار بشراء أكثر من 300 صنف من الخارج ويشحنها دفعة واحدة وعندما تصل إلى الموانئ اليمنية يكون من الصعب على الجهات المعنية بالتفتيش أن تفتش الحمولة بالكامل, نظرا لتعدد الأصناف ولذلك يكتفي بتفتيش بعض الاصناف فقط والسماح بدخولها إلى البلاد .

ومن المفترض أن تحجز مثل هذه البضائع حتى يتم تفتيشها وإخضاعها للمواصفات والمقاييس وبالذات المواد الغذائية حتى يتسنى معرفه صحة مطابقتها للمواصفات ومدى قابليتها للاستهلاك .

*** برأيك ما الحلول الواجب عملها من قبل الحكومة للحد من توسع تجارة البضائع المستخدمة ؟**

- هذه الحلول الاقتصادية تحتاج إلى استقرار أمني للبلاد أولا وقبل كل شيء ,ويجب على الحكومة أن تقوم بعمل إعلانات وفلاشات توعوية في جميع وسائل الإعلام عن ضرر هذه المنتجات المستخدمة حتى يعرف المواطنون ويمتنعوا عن شرائها من الاسواق وبذلك سيتقلص معدل بيع مثل هذه المنتجات والبضائع حتى تتلاشى وهذا ما نأمله كقطاع خاص.

وبالنسبة لدخولها البلاد فتلك مسؤولية تقع على عاتق هيئة المواصفات والمقاييس في التفتيش والرقابة ومنع دخول مثل هذه السلع والمنتجات سواء عن طريق الموانئ أو التهريب . ويكون هناك نزول دوري ومتواصل للأسواق من قبل مكتب الصناعة والتجارة وكذلك مكتب الصحة, لأن هناك بضائع تدخل البلاد دون دفع ضرائب أو جمارك عن طريق التهريب وتكون معرضة للتلف وهذه مشكلة يواجهها الاقتصاد بشكل عام .

ويجب أن تطلب شهادات مطابقة للمواصفات من الجهات التي يتم الاستيراد منها على أن تكون هذه الجهات معتمدة وذات سمعة طيبة بحيث نضمن أن تصل هذه المنتجات إلى البلاد بصورة صحيحة وتكون صالحة للاستهلاك .